على طريق مئويّة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: كيفَ يمكُننا الحد من التهجير العالمي وصونِ حقوقِ الإنسان؟

بقلم الدكتور سايمون آدامز، الرئيس التنفيذي لمنظمة مركز ضحايا التعذيب (CVT)

إنّه لمن المستحيل استيعاب الأهمية الكامنة لإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) دون الخوض في التاريخ المُظلم الذي كان سببًا في إعطائه رونَقه الحالي. إذ تم اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في قصر شايوت في باريس في العاشر من كانون الأول لعام 1948. قبل أقل من عقد من الزمن، كان أدولف هتلر قد ظهر في صورة كفاتح مِغوار خارج أسوار ذات المبنى (قصر شايوت) وكان يظهر برج إيفل في الخلفية في الوقت الذي كانت فيه دباباته تتوغّل بلا هوادة في أوروبا. عندما حان الوقت الذي اجتمع فيه الدبلوماسيون الدوليون في قصر شايوت عام 1948، كانت قد اتضحت المعاناة التي تسببت بها النازية والحرب العالمية الثانية، حيثُ لقي على الأقل 70 مليون شخص حتفهم. تم العثور على غرف الغاز في (أوشفيتز) وتَكشّف رُعب محرقة الهولوكوست للعالم أجمع. دمّر القصف الوحشي والكثيف والحرب الذرية آنذاك مُدنًا بأكملها. كانت أوروبا في حالة خراب، وبات الملايين من الأشخاص بين لاجئٍ ونازح في مخيمات النزوح.

من رحمِ المعاناة تمخّض إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) ، بَيدَ أنه كان بمثابة إيذانًا ببزوغ فجرٍ جديدٍ لحِقبةٍ تتسم بالتعددية وسيادة القانون الدولي. من خلال 30 مادة موجزة، سطّر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عنوانًا عريضًا هو أن حقوق الإنسان إنّما هي ذات طابعٍ فطري ولا يمكن أن تتجزأ أو تُنتَزع من أي شخص على وجه هذه البسيطة. وتشمل هذه الحقوق الحق في الجنسية، وحق الحرية في الفِكر والمُعتقد والدين، وحق التجمع السلمي، وما حذا حذوهم. لم يجيء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كمعاهدة قانونية قط، وإنّما جاء لصقل جميع المواثيق والآليات والمؤسسات الحقوقية التي تلتهُ. كما أنها الوثيقة الأكثر ترجمة في التاريخ - حيث تتوفر الوثيقة بأكثر من 500 لغة.

احتلّت المادّة 14 موقعًا مركزيًا في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على أن "لكلّ فرد حقُّ التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتُّع به خلاصًا من الاضطهاد". تركت المادة 14 بصمة مؤثرة على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بشأن اللاجئين (وبروتوكولها لعام 1967)، وهي أحد الركائز الأساسية للقانون الدولي. في متن إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، يتم التطرّق صراحةً إلى أنواع الانتهاكات والإساءات التي قد تدفع الشخص للفرار بحثًا عن ملجأ. أوّلها وليس أقلّها من حيث التحريم، الاستعباد (المادة 4)، والاعتقال أو الاحتجاز التعسّفي (المادة 9)، والمصادقة القطعيّة على أنه "لا يجوز إخضاعُ أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطّة بالكرامة." (المادة 5).

بالتالي، فإنه من المرير أن نُدرِك أنه وبعد 75 عامًا من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، أنّنا إبانَ أكبر أزمة لاجئين وطالبي لجوء منذ الحرب العالمية الثانية. ووفقًا للأمم المتحدة، بحلول نهاية عام 2022، كان هناك أكثر من 108 مليون شخص مشرّدًا حول العالم بسبب الاضطهاد والنزاعات والجرائم. وتشمل هذه الأعداد 62.5 مليون مُهجّرًا داخليًا، و5.4 مليون طالب لجوء، و35.3 مليون لاجئ. إلى حين نشر الأمم المتحدة أرقامها وإحصائياتها لعام 2023، ستكون هذه الأعداد أعلى بكثير، بما في ذلك 4 ملايين شخص نزحوا مؤخرًا في السودان منذ اندلاع الحرب الأهلية في شهر نيسان الماضي.

وفقًا لتقرير "الحرية في العالم" السنوي، الذي يستمد منهجيته إلى حد كبير من إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، "انخفضت الحرية العالمية للسنةِ السابعَ عشرة على التوالي في عام 2022." بالإضافة إلى الأشخاص الذين يفرون من النزاعات المسلحة، فإن انهيارَ منظومة حقوق الإنسان والحريات المدنية هو السبب رئيسي آخر يدفع واحدًا من كل ستة أشخاص على كوكبنا بأن ينتهي به المطاف مُشردًا في الوقت الراهن.

ما هكذا تُورَدُ الإبل! ففي تسعينيّات القرن الماضي، بعد انتهاء الحرب الباردة، انهارت العديد من الدكتاتوريات القمعية وخلق انهيارها مناخًا سياسيًا خصبًا سهّل عملية حل النزاعات المسلحة في كمبوديا وموزمبيق وأنغولا وغيرها. كان يبدو وكأن مخيمات اللاجئين الضخمة قد أصبحت وميضًا من الماضي. باستثناء بعض الحالات البارزة. على إثر ذلك، انخفض عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية من المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة. بحلول عام 1998، كان عددهم أقل من 19 مليون فقط، مما يشكل 17% فقط من إجمالي الرقم الحالي.

ما يشير إليه ذلك هو أن أزمة التشرد العالمية في الوقت الراهن ليست عصيّة عن الحل. خاصةً عندما نأخذ في الحُسبان أن ثلاثة أرباع اللاجئين، أي ما نسبتُهُ (76%) يأتون من ست دول فقط، وهي سوريا بمعدّل (6.5 مليون) تليها أوكرانيا بمعدّل (5.7 مليون)، تليها أفغانستان بمعدّل (5.7 مليون)، ومن ثم فنزويلا بمعدّل (5.4 مليون)، يليها جنوب السودان بمعدّل (2.3 مليون)، وأخيرًا ميانمار بمعدّل (1.2 مليون). اللافت في الأمر أن القاسم المشترك بين هذه البلدان هو أنها تعاني جميعًا من النزاعات المسلحة و/أو تحكمها حكومات سلطويّة ودكتاتوريّة ليس لديها أدنى استعداد أو فشلت في الامتثال بمنظومة حقوق الإنسان تُجاه شعوبها.

إنه من الممكن السير عكس هذا التيّار الغاشم وبوسعنا أيضًا تخفيض نسبة التشرّد العالمي إلى النصف بحلول الذكرى المئوية لإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان في عام 2048، ولكنه سيتوجّب علينا انتهاج نهجٍ جديدٍ من العولمة متعدّدة الأطراف. تمامًا كما فعلت الوفود في قصر شايوت قبل 75 عامًا مضت. كما أنّنا بحاجة مُلحّة إلى إعادة ضخ دماء منظومة حقوق الإنسان ومعاني الإنسانية الساميّة في شرايين الدبلوماسية العالمية. وما زالت الفرصة مواتية لجميع البلدان أن تعزّز حقوق الإنسان بصورة معنوية من خلال:

- دمج إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان في القوانين والدساتير المحليّة والتصديق على جميع الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية.
- التصدي بشكل متواصل وبلا كللٍ أو ملل لانتهاكات حقوق الإنسان في الداخل والخارج، وليس فقط عندما يكون ذلك مواتيًا للأجندات السياسية. الجُرأة في حماية المجتمع المدني وتقديم يد العون والدعم الفعّال لمناصري حقوق الإنسان.
- إنشاء ممرّاتٍ عبور آمنة لأولئك الذين يحملون أرواحهم على كفوفهم ويفرون من الاضطهاد والنزاع. إذ أنه لا ينبغي أن تكون رحلة اللجوء أو الفرار الى مكان اللجوء محفوفةً بمزيدٍ من المخاطر.
- يجب على الدول كافة تحمل مسؤولياتها الأخلاقية وزيادة حصتها من عبء إعادة توطين اللاجئين والالتزام الصارم بمبدأ عدم إعادة الترحيل القانوني.
- أن يصدحَ صوت المساءلة، وذلك بمنذجةِ قانون (ماغنيتسكي) العالمي للولايات المتحدة، والذي ينص على تشديد العمل بالقوانين المحلية تشدّد على تجميد أو حجز أصول مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة.

تم خطّ إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان بواسطة قلم، وتم اعتماده حتى قبل ظهور أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو الإنترنت. ومع ذلك، فإن محتوى إعلان حقوق الإنسان العالمي لا يُمحى. خلال الـ 25 سنةً المقبلة، نحن بأمسّ الحاجة إلى أن تلتزم الدول الـ 193 التي تشكل الأمم المتحدة الحديثة بحماية تلك الحقوق بجسارةٍ وجُرأة مُنقطعتا النظير. قد يكون التغير المناخي أكبر تهديد على استمرارية الحياة على كوكبنا، ولكن تمكين حقوق الإنسان والتهجير العالمي يظلان التحدّيين الأكبر اللذان يُعتبران طعنةً خنجرٍ في خاصرة الإنسانية.